

وزارة العدل

القرار

الصادر عن محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد د. مصطفى العساف
وعضوية القضاة السادة
داود طبيئة، فايز بني هاني، عدنان الشيايب، "محمد عمر" مقتصة .

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٨/٢٢٠

المميز:- نور الدين محمود عبد الله زيبيدي/ وكيله المحامي ناصر غرابية.
المميز ضدها:- شركة البنك العربي المساهمة العامة المحدودة.
وكيلها المحامي هيثم عبد الرحمن البنا.

بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٦/١١٦٠٣) بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٦ القاضي: رد الاستئناف المقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان رقم (٢٠١١/٧١٨) فصل ٢٦/٤/٢٠١١ شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة .

طالباً وللأسباب الواردة في لائحة التمييز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ١/١١/٢٠١٧ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طالباً في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن المدعي البنك العربي أقام هذه الدعوى رقم (٢٠١١/٧١٨) لدى محكمة الصلح بمواجهة المدعى عليه نور الدين محمد عبد الله الزبيدي التي موضوعها المطالبة بدفع مبلغ (٦٥١١٥) درهم إماراتي وستة عشر بالمئة من الدرهم الإماراتي أو ما يعادلها بالدينار الأردني بالاستناد إلى الوقائع والأسباب الواردة بلائحة الدعوى .

وبتاريخ ٢٦/٤/٢٠١١ أصدرت محكمة بداية حقوق عمان القرار رقم (٢٠١١/٧١٨) الذي قضت فيه بالزام المدعى عليه بدفع مبلغ خمسة وستين ألفاً ومئة وخمسة عشر درهم إماراتي وستة عشر بالمئة من الدرهم الإماراتي أو ما يعادله بالدينار الأردني بتاريخ الوفاء للمدعي وتضمينه الرسوم والمصاريف وبالطلب الحكم بالفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ومبلغ خمسمئة دينار بدل أتعاب محاماة .

لم يقبل المدعى عليه بالقرار وطعن فيه استئنافاً فقضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم (٢٠١٦/١١٦٠٣) تاريخ ٢٧/٦/٢٠١٦ المنضمن رد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة .

لم يقبل المستأنف بالقرار الاستئنافي وطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٧ وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٧ وبتاريخ ١/١١/٢٠١٧ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طالباً في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز شكلاً وموضوعاً .

ودون حاجة للرد على أسباب الطعن نجد أن هذا الطعن مستوجب الرد شكلاً لعدة أن الحكم المميز رقم (٢٠١٦/١١٦٠٣) كان قد صدر وجاهياً وحسبما هو ثابت

ما بعد

-٣-

من قرار الحكم ومحاضر الدعوى الاستئنافية بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٦ وإن المميز تقدم بطعنه التمييزي بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٧ بعد فوات المدة القانونية المنصوص عليها بالمادة (١/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية وبما أن الطعن مقدم بعد مرور مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها بالمادة المشار إليها سابقاً فالطعن مستوجب الرد شكلاً .

لهذا وعملاً بأحكام المادة (١/١٩٦) من الأصول المدنية نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ الموافق ١٦/١/٢٠١٨م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

lawpedia.jo

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك

٢٢٠-١٨١ هـ. أ. ك